Communications Regulatory Authority
State of Qatar

هيئة تنظيم الاتصالات
دولة قطر

الإشعار والأوامر

تصنيف Ooredoo Q.S.C و Vodafone Qatar Q.S.C كمقدمي خدمات مسيطرين في الأسواق المناسبة المحددة

CRARAC 09/05/2016 A

09 مايو/أيار، 2016

هذه الوثيقة هي ترجمة النسخة الأصلية للأمر الصادر

قائمة المحتويات

1 المقدمة .....

2 الأساس القانوني .....

3 العملية .....

3.1 الجولات السابقة لعملية التعريف في عامي 2008 و2011 .....

3.2 التطورات .....

3.3 عملية التعريف الحالية .....

4 أمر تحديد الأسواق المناسبة .....

5 أمر تصنيف Ooredoo وVodafone كمسيطرين في الأسواق المناسبة المحددة .....

6 الحلول .....

6.1 الحلول التنظيمية السابقة المطبقة على مقدمي الخدمات المسيطرين .....

6.2 الحلول المفروضة على مقدمي الخدمة المسيطرين

7 عملية المراجعة المطبقة لزيادة أو سحب التصنيف

1 المقدّمة

تماشياً مع الشروط المنصوص عليها في قانون الاتصالات والممارسات الدولية الفضلى، تُراجع هيئة تنظيم الاتصالات ("**الهيئة**") بانتظام الديناميكيات التنافسية في قطاع الاتصالات بهدف تحديد الحاجة إلى إجراء تدخل تنظيمي (سابق). ويُشار إلى ذلك بعملية تعريف سوق الاتصالات وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر. ويتم تحديث عملية التعريف بانتظام للتأكد من بقاء أي تنظيم ناشئ مدعوماً من ديناميكيات السوق الكامنة ومتماشياً معها.

تحدد وثيقة **الإشعار والأوامر** الصادرة من قبل هيئة تنظيم الإتصالات (**الهيئة**) تصنيف السيطرة بعد مراجعة درجة قوة السوق أو سيطرة مقدمي الخدمات في قطاع الاتصالات في دولة قطر. ومن خلال وثيقة الإشعار والأوامر هذه، تصنّف الهيئة بشكل رسمي كلاً من Ooredoo Q.S.C و Vodafone Qatar Q.S.C كمقدم خدمة مسيطر في بعض الأسواق المناسبة وفقاً للمنهجية (إشعار تعريف السوق وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر والتحقيقات اللاحقة لسياسة المنافسة التى نشرت في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2015)[1].

لدى القيام بذلك، تأخذ الهيئة في الاعتبار وجود داخلين جدد إلى السوق وتقيّم ما إذا كانت قوى السوق كافية لحماية مصالح العملاء والجمهور. وجرى التصنيف الأولي لـ Qtel (التي أصبحت بعد ذلك Ooredoo) كمقدم خدمة مسيطر في أسواق مناسبة محددة في قطر من خلال قرار ICTRA 02/08A الصادر في 24 يونيو/حزيران 2008. وبعد ذلك، صنّف المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر QTel و Vodafone كمقدمي خدمات مسيطرين في أسواق مناسبة محددة في قطر من خلال إشعار وأمر ICTRA 2011/10/31 في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

وتأتي وثيقة الإشعار والأوامر هذه بعد تشاورات عامة أجرتها الهيئة، بما في ذلك: (1) "التشاورات العامة حول النتائج الأولية لأنشطة المرحة I (CRA 2015/05/12NC)؛ و(2) تعريف السوق وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر في قطر، تقييم السيطرة في الأسواق المناسبة (المرحلة II). CRARAC 1/02/16 غير سري.

[1] إشعار تعريف السوق وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر والتحقيقات اللاحقة لسياسة المنافسة التي نشرت في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2015 http://www.cra.gov.qa/sites/default/files/MDDD%20Methodology%20Notice.pdf

وتأتي وثيقة الإشعار والأوامر هذه أيضاً بعد القرار الصادر في 9 يوليو/تموز 2015، تعريف السوق وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر في قطر – القرار النهائي لتعريف السوق واستعراض الأسواق المتوقعة التي تتمتع ببنى تحتية تنافسية (المرحلة 1).

2 الأساس القانوني

إن الأساس القانوني لتعريف "الأسواق المناسبة" وتصنيف "مقدمي الخدمات المسيطرين" من عدد من المراسيم والقوانين واللوائح على النحو المبين أدناه.

مرسوم القانون رقم 34 لعام 2006

يدعو مرسوم القانون رقم 34 لعام 2006 الخاص بإصدار قانون الاتصالات إلى منح تراخيص لمقدمي الخدمة الشبكية (المادة 9) من جهة وتراخيص لاستخدام الطيف الترددي من جهة أخرى (المادة 15).

قانون الاتصالات

وينص قانون الاتصالات بوضوح على تصنيف مقدمي الخدمات المسيطرين في المواد 19.5 و23 و27 و40 و42.

تتيح المادة 40 (1) من قانون الاتصالات للهيئة مراجعة حالة المنافسة في أسواق الاتصالات في الدولة وممارسة سلطاتها ومهامها وصلاحياتها لتعزيز المنافسة في تقديم خدمات الاتصالات.

تتيح المادة 40 (2) من قانون الاتصالات للهيئة تحديث السياسة التنافسية والأنظمة المتصلة بها لتعكس الحالة التنافسية في تلك الأسواق، على أن يهدف ذلك إلى الاعتماد على قوى السوق، متى كان ذلك كافياً لحماية مصالح العملاء والجمهور.

تتتيح المادة 40 (3) من قانون الاتصالات للهيئة تحديد المعايير الواجب تطبيقها في تصنيف مقدمي الخدمة الذين يتمتعون بوضع قوي في السوق أو الذين يتمتعون بموقع مسيطر في أسواق اتصالات محددة، وتطبيق تلك المعايير في أي عملية تصنيف.

وتنص المادة 42 من قانون الاتصالات على إطار تشريعي لعملية التعريف، بما في ذلك متطلبات أمر يحدد التصنيف.

وتتيح المادة 42 من قانون الاتصالات للهيئة استشارة مقدمي الخدمات أو العملاء أو أي من ذوي المصلحة الآخرين عند قيامها بتحديد أي سوق أو تحليل أو تصنيف القوى السوقية وفقاً لأحكام هذه المادة.

تتيح المادة 62 من قانون الاتصالات للهيئة أن تطلب من مقدمي الخدمة أو غيرهم أن يقدموا المعلومات الضرورية لممارسة صلاحياتها، ويجب أن تُقدّم المعلومات بالشكل وبالطريقة وفي الوقت الذي تحدده الهيئة.

اللائحة التنفيذية

تمكّن اللائحة التنفيذية 1 للعام 2009 الهيئة من إصدار اللوائح الأخرى والقرارات والقواعد والأوامر والتعليمات والإخطارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون وهذه اللائحة (المادة 4). وتتولى الهيئة أيضاً الصلاحيات والإختصاصات المنصوص عليها في القانون وهذه اللائحة (المادة 5) ويجب أن تتخذ الإجراءات والتدابير والقرارات، التي تراها مناسبة، لضمان إلتزام المرخص لهم ومقدمي الخدمة بأحكام القانون وهذه اللائحة (المادة 6).

تفرض المادة 72 من اللائحة التنفيذية على الهيئة تحديد المعايير والمنهجية التي ستطبق في تحديد حالة القوة السوقية المؤثرة في سوق معنية. وتحدد المادة 72 من اللائحة التنفيذية المعايير التي قد تشملها المنهجية التي ستطبق.

ووفقاً للمادة 74 من اللائحة التنفيذية، يتعين على الهيئة من وقت إلى آخر مراجعة تصنيفات مقدمي الخدمات المسيطرين في الأسواق المعنية والمتطلبات المحددة المفروضة على مقدمي الخدمة كنتيجة عن تصنيفهم.

تلزم المادة 124 من اللائحة التنفيذية الهيئة بوضع عملية لحل النزاعات في حال نشأ نزاع بين مقدمي الخدمة وأطراف أخرى.

القرار الأميري رقم 42 لعام 2014

تمنح المادة 4 من القرار الأميري رقم 42 لعام 2014 الهيئة كافة الصلاحيات اللازمة لتشجيع المنافسة ومنع الممارسات غير التنافسية أو الحد منها ومنع إساءة استخدام أي شخص أو كيان لوضعه المسيطر في السوق واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك وحماية حقوق ومصالح الجمهور ومقدمي الخدمات في السوق وتعزيز الشفافية والعمل على تقديم خدمات متطورة ومبتكرة ذات نوعية جيدة وبأسعار مناسبة لتلبية احتياجات الجمهور.

توجّه المادة 15 من القرار الأميري رقم 42 لعام 2014 الهيئة من أجل تحديد المعايير اللازمة لتقييم درجة القوة السوقية المؤثرة وتعديلها متى ما اقتضت الحاجة، ووضع الأسس الاقتصادية لذلك؛ وإعداد معايير تحديد الأسواق ذات الصلة ومتابعة أحوال السوق والمنافسة، ووضع مقدم الخدمة المسيطر؛

ووضع وتحديد السياسات واللوائح التنظيمية لجميع الخدمات التي تهدف إلى إيجاد سوق تنافسية تصب في مصلحة المستخدمين.

3 العملية

3.1 الجولات السابقة لعملية التعريف في عامي 2008 و2011

تلي عملية التعريف هذه قرارات سابقة متعلقة بالتعريف وصادرة في عامي 2008 و2011.

صدر تعريف العام 2008 (ICTRA 02/08) في 3 أبريل/نيسان 2008. وحدد المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر سبع أسواق بيع بالتجزئة وثماني أسواق بيع بالجملة تغطي كلها جميع أنحاء قطر. ووجد أن QTel (التي أصبحت بعد ذلك Ooredoo) كانت مسيطرة على كافة الأسواق.

وفي عام 2011، أصدر المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر تعريفاً إضافياً (ICTRA 2011/10/31). وحدد سبع أسواق بيع بالتجزئة وسبع أسواق[2] بيع بالجملة إضافية. ووجد أن Ooredoo كانت تسيطر على كافة الأسواق المناسبة الأربع عشرة التي تقدّم الخدمات فيها. ووجد أن Vodafone كانت تسيطر في سوقين مناسبتين[3].

3.2 التطورات

يُعزى السبب في التطورات الأساسية التي شهدها السوق منذ العام 2011 والحاجة إلى هذا التحديث إلى النقاط التالية من بين عدّة نقاط أخرى:

- لدى تطبيق عملية تعريف سوق الاتصالات وتصنيف مقدّم الخدمة المسيطر في العام 2011، لم يكن قد مضى وقت طويل على دخول شركتي Vodafone و Qnbn إلى سوق الاتصالات القطري كمقدمي الخدمة الشبكية. ومنذ ذلك الحين، تميز القطاع بنمو

[2] تجدر الإشارة إلى أن أسواق البيع بالجملة شملت سوقين كان كل من QTel و Vodafone المقدم الوحيد للخدمات فيهما. وكانت هاتان السوقان: خدمات قطع الخط على شبكات الاتصالات العامة من مكان ثابت على شبكات كل من Ooredoo و Vodafone؛ وخدمات قطع الخط على شبكات الهواتف المحمولة العامة على شبكات كل من Ooredoo و Vodafone.

[3] كانت هاتان السوقان: قطع الخط على شبكات الاتصالات العامة من مكان ثابت على شبكة Vodafone؛ وخدمات قطع الخط على شبكات الهواتف المحمولة العامة على شبكات Vodafone.

البنى التحتية لشبكتَيْن (للهواتف النقالة) وطنيتَيْن متنافستَيْن وبنية تحتية غير ناشطة في مناطق محدّدة من قطر. ولهذا السبب، تعتبر الهيئة أنه من الضروري تقييم التأثير الناتج عن ديناميكيات التنافس في القطاع.

- لم تتطور المنافسة في الخدمات الصوتية للخطوط الثابتة وخدمات توصيل الحزم العريضة وخدمات البيع بالجملة ذات الصلة بما يكفي حتى الآن ولا تزال شركة Ooredoo مقدّم الخدمة الشبكية الوحيد على الصعيد الوطني.
- لا تزال شركة Vodafone تعتمد على Ooredoo للحصول على بعض خدمات البيع بالجملة.

وكجزء من تطبيق عملية التعريف في العام 2011، حددت الهيئة ثلاث أسواق مناسبة إضافية كانت تُعتبر في ذلك الوقت "ديناميكية" وبالتالي ستكون محور التركيز في تحديث عملية التعريف (مع تقييم الأسواق المناسبة المتبقية على أساس حصص السوق وانعدام القوة الشرائية الموازية واحتمال حصول دخول إضافي)[4]. وهذه الأسواق تشمل أسواق:

- الخدمات الصوتية المحلية لخطوط الهواتف المحمولة المباعة بالتجزئة،
- خدمات توصيل الحزم العريضة لخطوط الهواتف المحمولة المباعة بالتجزئة،
- خدمات الاتصالات الدولية الصادرة من موقع محدّد أو عن طريق هاتف محمول والمباعة بالتجزئة.

في يونيو/حزيران 2014، أصدرت الهيئة بياناً عن سياسةٍ (بيان عن سياسة العام 2014) تحدّد نهجها الشامل المتبع للمضي قدماً في تنظيم القطاع[5]. وقد ركّز هذا النهج، من بين عدّة أمور أخرى، على تنظيم أسواق البيع بالجملة والعقبات السائدة. وهذا الأمر ضروري بشكل خاص في الأسواق التي تكون فيها الشبكات المحلية تنافسية كما هو الحال بالنسبة إلى الخدمات الصوتية لخطوط الهواتف المحمولة وخدمات توصيل الحزم العريضة في قطر، إذ قد لا يكون هناك أي عقبات في هذه الأسواق. ومع هذه السياسة، شددت الهيئة على ما يلي:

- يجب اعتبار التنظيم السابق على مستوى البيع بالجملة كافياً لمعالجة المشاكل التنافسية المحتملة في سوق (أسواق) الأنشطة الدنيا ذات الصلة.

---

[4] هذه "العملية المختصرة" محددة في وثيقة إشعار وأوامر الهيئة حول منهجية ومعايير تحديد قوة السوق لعام 2011 (الإشعار والقرارات لعام 2011).

[5] http://cra.gov.qa/sites/default/files/Policy%20Statement-Regulating%20for%20the%20future-En.pdf

- يجب أن يحوّل التنظيم تركيزه من أسواق البيع بالتجزئة إلى أسواق البيع بالجملة كجزء من التقدّم نحو تنظيم أبسط وأقل تدخلاً، لدعم الابتكار في السوق.
- ينطوي التحول المقترح إلى تنظيم البيع بالجملة على جعل مستوى التنظيم أعلى في سلسلة القيمة مع التركيز على العوائق الاقتصادية حيث تكون المدخلات غير قابلة للتكرار من وجهة نظر تقنية واقتصادية.

هذا التغيير في التركيز لا يعني أن تنظيم البيع بالتجزئة سيختفي فوراً: بدلاً من ذلك، سيكون التحول تدريجياً، مع اعتبار تنظيم البيع بالجملة أداةً رئيسيةً للهيئة لتحقيق أهدافها لصالح العملاء ومقدمي الخدمات والنظام الاقتصادي الوطني.

استعداداً لتحديث التعريف الراهن، استعرضت الهيئة أيضاً **منهجيتها المرتبطة بالتعريف**. وقد ارتكز هذا الاستعراض على الموجب المعترف به في المادة 72 من اللائحة التنفيذية 1 الصادرة في العام 2009 **(اللائحة التنفيذية)** التي تفرض على الهيئة وضع المعايير والمنهجية التي يجب تطبيقها لتحديد الوضع القوي في أي سوق مناسبة.

اقترحت الهيئة وثيقة تشاور (CRA 2014/06/25 بتاريخ 25 يونيو/حزيران 2014) سألت فيها أصحاب المصلحة عن رأيهم بشأن إدراج الاختبار الثلاثي المعايير في مرحلة تعريف السوق من العملية. وفي وثيقة التشاور هذه، اقترحت الهيئة:

- استعراض "إشعار المعايير والمنهجية والتحليل الذي سيطبق في استعراض تعريف السوق وتصنيف مقدم الخدمة المسيطر في قطاع الاتصالات في قطر" (ICTRA 2011/03/31b) لتعريف السوق، بما في ذلك تقييم الأسواق القابلة للتأثر بالتنظيم السابق. وبشكل خاص، أعلنت الهيئة أنها ستنظر في اعتماد الاختبار الثلاثي المعايير المستخدم في الإتحاد الأوروبي.
- تقليل عدد أسواق البيع بالتجزئة القابلة للتأثر بالتنظيم السابق مع الاعتماد على العروض المرجعية للبيع بالجملة لدعم تطور المنافسة.
- الاعتماد على تنظيم لاحق لمراقبة الأسواق وسلوك مقدمي الخدمات.
- تحليل وجود "أسواق فرعية".
- توضيح محتوى السوق الحالي M10" الوصول المادي إلى البنى التحتية الخاصة بالشبكة بالجملة" وإجراء تحقيق حول الاتصال الدولي.

وتلا وثيقة التشاور الواردة أعلاه وثيقة تشاور ثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 (CRA-RAC-14-153 بتاريخ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2014) تطلب أصحاب المصلحة تفصيل وجهة نظرهم المتعلقة بالاختبار الثلاثي المعايير بشكل أوسع. وبشكل خاص، طلبت الهيئة من مقدمي الخدمات تحديد رأيهم، انطلاقاً من منهجية عام 2010، فيما يتعلق بما إذا كان الاختبار الثلاثي المعايير مناسباً باعتباره إطاراً جديداً وبما إذا كانوا يرغبون في إجراء المزيد من التغييرات في مرحلة تعريف السوق.

بموازاة ذلك، تشاورت الهيئة ونشرت **سياسة خاصة بالمنافسة**[6]، تحدد، من بين أمور أخرى النهج الذي ستتبعه للتحقق من الادعاءات ضدّ السلوك المناهض للمنافسة لمقدّمي الخدمات.

3.3 عملية التعريف الحالية

جرت عملية التعريف الحالية على مرحلتين:

- **المرحلة I** – خلال هذه المرحلة الأولى، وضعت الهيئة قائمة بالأسواق المتوقعة وفقاً لتعريفها. وانتهت المرحلة I مع إصدار القرار النهائي في يوليو/تموز 2015 (CRA 2015/RAC/09) الذي خلصت من خلاله الهيئة إلى أنه كان من الضروري تعديل بعض الأسواق لتحسين انعكاس الديناميكية في القطاع.
- **المرحلة II** – خلال المرحلة الثانية، طبقت الهيئة الاختبار الثلاثي المعايير على الأسواق المتوقعة.

خلال **المرحلة II**، طبّقت الهيئة الاختبار الثلاثي المعايير على الأسواق المتوقعة. وبقدر ما استوفت هذه الأسواق شروط الاختبار الثلاثي المعايير، قيّمت الهيئة المنافسة في كلّ سوق مناسبة بهدف تحديد مقدّمي الخدمات المسيطرين وتحديد الحلول التنظيمية لمقدّمي الخدمات المسيطرين.

في 1 فبراير/شباط 2016، تشاورت الهيئة حول نتائجها الأولية لأنشطة المرحلة II (CRARAC1/02/16). وفي 17 مارس/آذار 2016، تم تلقي الردود من Ooredoo وQNBN وVodafone.

[6] http://cra.gov.qa/sites/default/files/Policy%20Statement-Regulating%20for%20the%20future-En.pdf

مع وثيقة الإشعار والأوامر هذه، تختتم الهيئة المرحلة II من عملية التعريف. ويتم دعم الإشعار والأوامر بواسطة تحليل اقتصادي يشمل الردود على عروض مقدمي الخدمات لمسودة الإشعار والأوامر فضلاً عن الموقف النهائي للهيئة. وتصدر هذه الوثيقة في الوقت نفسه لصدور وثيقة الإشعار والأوامر.

4 أمر تحديد الأسواق المناسبة

مع انتهاء المرحلة II، توصلت الهيئة إلى استنتاجات تتعلق بالأسواق المتوقعة القابلة للتأثر بالتنظيم السابق (مثلاً تصنيفها كأسواق مناسبة)، كما هو موجز في الجدول أدناه:

الجدول 1. الأسواق المتوقعة والمناسبة للبيع بالتجزئة وبالجملة

تعريف السوق	السوق المناسبة
السوق المتوقعة	
أسواق خدمات التجزئة	
M1– الخدمات الصوتية وخدمات توصيل الحزم العريضة للهواتف الثابتة بالتجزئة	
• M1a– خدمات الوصول للخطوط الثابتة المباعة بالتجزئة	نعم
• M1b– خدمات الاتصالات الثابتة الوطنية بالتجزئة	نعم
• M1c– خدمات توصيل الحزم العريضة الثابتة بالتجزئة	نعم
M2– خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة	
• M2a– خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة من مكان ثابت – العملاء من أصحاب المنازل	نعم
• M2b– خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة من مكان ثابت – العملاء من أصحاب الشركات	نعم
• M2c– خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة عبر الهواتف المحمولة – العملاء من أصحاب المنازل	لا
• M2d– خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة عبر الهواتف المحمولة – العملاء من أصحاب الشركات	لا
M3– خدمات الخطوط المستأجرة المحلية بالتجزئة	نعم
M4– خدمات الخطوط المستأجرة الدولية بالتجزئة	نعم
M5– خدمات الاتصالات الصوتية وتوصيل الحزم العريضة عبر الهواتف المحمولة المحلية	
M5a– خدمات الاتصالات الصوتية وتوصيل الحزم العريضة	لا

عبر الهواتف المحمولة المحلية بالتجزئة – العملاء من أصحاب المنازل	
• M5b– خدمات الاتصالات الصوتية وتوصيل الحزم العريضة عبر الهواتف المحمولة المحلية بالتجزئة – العملاء من أصحاب الشركات	لا
أسواق الخدمات المقدمة بالجملة	
M6– خدمات إحداث الاتصالات على شبكات الاتصالات العامة من مكان ثابت بالجملة	نعم
M7– خدمات قطع الخط على شبكات الاتصالات الفردية من مكان ثابت	نعم
M8– خدمات الوصول المادي إلى البنى التحتية الخاصة بالشبكة بالجملة	
• M8a– الوصول المادي إلى مواقع الهواتف المحمولة الخاصة بمقدم الخدمة والسواري والأبراج، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق	لا
• M8b– الوصول المادي إلى الألياف الداكنة والنحاس الخاصة بمقدم الخدمة، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق	نعم
• M8c– الوصول المادي إلى القنوات الناقلة الخاصة بمقدم الخدمة، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق	نعم
• M8d– الوصول العملي إلى مرافق المنفذ الدولي المطلوبة للحصول على اتصال دولي (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الوصول المادي إلى المرافق وموقع التنسيق ونظام الترابط البيني وغيرها من المرافق و/أو الخدمات التابعة ذات الصلة)	نعم
M9– الوصول إلى خدمات توصيل الحزم العريضة بالجملة من أماكن ثابتة	نعم
M10– جزء الخط الرئيسي المحلي لخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة (الوطنية والدولية).	نعم
M11– خدمات قطع خط الجزء (المحلي أو الدولي) الخاص بخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة.	نعم
M12– جزء توصيل دولي لخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة الدولية.	لا

M13– خدمات التوصيل وإحداث الاتصالات على شبكات الهواتف المحمولة العامة بالجملة	لا
M14– خدمات قطع الخط على شبكات الهواتف المحمولة الفردية بالجملة	نعم

تشمل أسواق البيع بالجملة وبالتجزئة كافة الخدمات الإضافية التي تُقدّم كعامل مساعد لهذه الخدمات أو داعم لها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أسلاك التوصيل الوسيطة والوصول إلى نظام دعم العمليات/نظام دعم الأعمال وأنظمة الترجمة العددية وقواعد البيانات والمعلومات ذات الصلة الخاصة بالشبكات والتخطيط وموقع التنسيق، والوصول إلى المرافق، إلخ.

5 أمر تصنيف Ooredoo وVodafone كمسيطرين في الأسواق المناسبة المحددة

تصنيف **Ooredoo** باعتبارها تتمتع بموقع مسيطر في الأسواق المناسبة المحددة

تستنتج الهيئة بموجب هذه الوثيقة أن Ooredoo هي مقدم خدمة مسيطر في الأسواق المناسبة التالية:

أسواق البيع بالتجزئة:

M1– الخدمات الصوتية وخدمات توصيل الحزم العريضة للهواتف الثابتة بالتجزئة

- M1a – خدمات الوصول للخطوط الثابتة المباعة بالتجزئة
- M1b– خدمات الاتصالات الثابتة الوطنية بالتجزئة
- M1c– خدمات توصيل الحزم العريضة بالتجزئة

M2 – خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة

M2a – خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة من مكان ثابت – العملاء من أصحاب المنازل

M2b– خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة من مكان ثابت – العملاء من أصحاب الشركات

M3– خدمات الخطوط المستأجرة المحلية بالتجزئة

M4– خدمات الخطوط المستأجرة الدولية بالتجزئة

أسواق البيع بالجملة:

M6– خدمات إحداث الاتصالات على شبكات الاتصالات العامة من مكان ثابت بالجملة

M7– خدمات قطع الخط على شبكات الاتصالات من مكان ثابت بالجملة

M8– خدمات الوصول المادي إلى البنى التحتية الخاصة بالشبكة بالجملة

- M8b– الوصول المادي إلى الألياف الداكنة والنحاس الخاصة بمقدم الخدمة، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق
- M8c– الوصول المادي إلى القنوات الناقلة الخاصة بمقدم الخدمة، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق
- M8d– الوصول العملي إلى مرافق المنفذ الدولي المطلوبة للحصول على اتصال دولي (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول المادي إلى المرافق وموقع التنسيق ونظام الترابط البيني وغيرها من المرافق و/أو الخدمات التابعة ذات الصلة).

M9– الوصول إلى خدمات توصيل الحزم العريضة بالجملة من أماكن ثابتة

M10– جزء الخط الرئيسي المحلي لخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة (الوطنية والدولية)

M11– خدمات قطع خط الجزء (المحلي أو الدولي) الخاص بخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة

M14– خدمات قطع الخط على شبكات الهواتف المحمولة الفردية بالجملة

تصنيف **Vodafone** باعتبارها تتمتع بموقع مسيطر في سوق مناسبة واحدة أو أكثر

استنتجت الهيئة أن Vodafone هي مقدم خدمة مسيطر في الأسواق المناسبة التالية:

M7– خدمات قطع الخط على شبكات الاتصالات من مكان ثابت بالجملة

M14– خدمات قطع الخط على شبكات الهواتف المحمولة الفردية بالجملة

6 الحلول

6.1 الحلول التنظيمية السابقة المطبقة على مقدمي الخدمات المسيطرين

عندما يتم تصنيف مقدم الخدمة على أنه مقدم خدمة مسيطر في أي سوق مناسبة، سيخضع لموجبات (موجبات معيارية) مدرجة حالياً وسيتم إدراجها في المستقبل في قانون الاتصالات واللائحة التنفيذية والأنظمة والقواعد والأوامر والإشعارات والقرارات والتعليمات ذات الصلة، وترخيص الاتصالات الصادر.

وتحدد هذه الوثائق معاً الموجبات المطبقة على مقدمي الخدمات في الأسواق المناسبة التي يعتبرون مسيطرين فيها.

قد تفرض الهيئة موجبات إضافية (موجبات محددة) على مقدمي الخدمات المسيطرين في الأسواق المناسبة حيث من المرجح ألا تكون هذه الموجبات المعيارية كافية لمنع سوء استخدام السيطرة أو حيث يمكن أن تكون الموجبات الإضافية ضرورية لمنع فشل السوق أو النتائج التي لا تصبّ في المصلحة العامة والتي قد تكون ضرورية لتمكين نشوء المنافسة الفعالة.

تحدد الجداول التالية الموجبات الأساسية أو الحلول التنظيمية السابقة التي تطبق تلقائياً (**الجدول 2**) أو التي تقرر الهيئة فرضها على مقدمي الخدمات المسيطرين (**الجدول 3**).

الجدول 2. الموجبات المعيارية التي تنطبق تلقائياً على مقدمي الخدمات المسيطرين

تقديم الخدمات
توفير ربط الاتصال البيني وإمكانية الوصول لطالبي الوصول عندما يكون ذلك مناسباً من الناحية التقنية على أساس غير تمييزي (المادتان 18 و24، قانون الاتصالات)
توفير المرافق والخدمات لزبائن البيع بالجملة بالتوافق مع التسعير وربط الاتصال البيني وتنسيق الوصول ومشاركة الموقع والتجوال وإجازة الإمرار والتنسيق ونوعية الخدمات والموجبات الأخرى الموصوفة في إطار العمل التنظيمي المطبق (المادة 11، الترخيص)
شروط الموافقة على التعرفة
شروط تقديم التعرفات والموافقة المسبقة عليها (المادة 28 من قانون الاتصالات؛ المادة 3 الملحق د من الترخيص[7])،
العروض المرجعية واتفاقيات البيع بالجملة
إعداد وتحديث ونشر العروض المرجعية لخدمات الاتصال البيني (المادة 51 من اللائحة التنفيذية)
تقديم اتفاقيات الاتصال البيني والوصول إلى الهيئة (المادة 52 من اللائحة التنفيذية)
شروط اتفاقيات الاتصال البيني والوصول (المادة 49 من اللائحة التنفيذية):
• معاملة غير تمييزية لمقدمي الخدمة الآخرين فيما خص الاتصال البيني أو الوصول إلى المرافق؛
• توفير إمكانية الاتصال البيني والوصول إلى المرافق لمقدمي الخدمة جميعهم بالشروط والنوعية نفسها التي يوفرها مقدمو الخدمة المسيطرون؛
• توفير المعلومات الضرورية أو المطلوبة منطقياً للاتصال البيني أو الوصول إلى المرافق؛
• استعمال المعلومات المستلمة من مقدم الخدمة الذي يسعى للحصول على إمكانية الاتصال البيني أو الوصول

[7] باستثناء ما إذا كانت قوى السوق قادرة وحدها على حماية مصالح العملاء وما إذا ألغت خطر المنافسة المضر

إلى المرافق
الكشف عن المعلومات
الكشف عن المعلومات التقنية الخاصة بالشبكة (الرقم 2، الملحق 1 من الترخيص)
شروط إضافية
موجب خاص بمحاسبة التكاليف وفصل المحاسبة (المادة 33 من قانون الاتصالات)
تلبية الشروط المتعلقة بالاتصال البيني والوصول والتي ترتبط بأجور مقدمي الخدمات المسيطرين أو حساب التكاليف أو متطلبات فصل المحاسبة (المادة 18 من قانون الاتصالات)
لا رسوم مبالغ فيها (المادة 29 من قانون الاتصالات)
حظر استغلال السيطرة (المادتان 41 و43 من قانون الاتصالات؛ المادة 75 من اللائحة التنفيذية والملحق 1 من الترخيص) [8]

6.2 الحلول المفروضة على مقدمي الخدمة المسيطرين

يلخص الجدول 3 أدناه الموجبات الخاصة المفروضة في كل سوق.

لتفادي الشك، تطبق هذه الموجبات بالإضافة إلى الموجبات المعيارية تلقائياً على مقدمي الخدمة المسيطرين (كما يبينه الجدول 2 أعلاه) وإلى الموجبات التنظيمية المفروضة على مقدمي الخدمات غير المرتبطة بالسيطرة (مثل سياسة المنافسة ومشاركة مواقع الهواتف المحمولة، وشروط الوصول المفتوح وشروط رفع التقارير الدورية إلى الهيئة) والحلول المفروضة على مقدمي الخدمة المسيطرين غير الخاصة بأي سوق (مثل الشرط المفروض على Ooredoo بإعداد وتقديم نظام محاسبة تنظيمي لكل أنشطتها).

وتشمل هذه الحلول:

شروط تقديم التقارير

الشروط المفروضة على جميع مقدمي الخدمات المسيطرين بتزويد الهيئة على أساس فصلي بالبيانات التشغيلية والمالية لكل سوق يتم تحديدها في عملية التعريف.

تعرفة التجزئة

تخضع شروط موافقة مقدم الخدمات المسيطر على التعرفة لتعليمات تعرفة البيع بالتجزئة.

النظام المحاسبي التنظيمي-موجبات حول فصل المحاسبة وحساب التكاليف

[8] يشمل ذلك من بين شروط أخرى، شرط تفادي السلوك الاستثنائي والامتناع على الربط إن كان ذلك يؤدي إلى سوء استعمال السيطرة وتفادي أي حسومات مضادة للمنافسة والامتناع عن رفض الإمداد المضاد للمنافسة والتسعير الاستغلالي/الأقل من التكاليف، تفادي الدعم المتبادل، تفادي ضغط الأسعار والتغيير الاستغلالي في الشبكة والامتناع عن احتكار استعمال التسهيلات والموارد النادرة وتنفيذ أي أعمال تقلص من المنافسة بشكل كبير في أي سوق اتصالات.

الشرط الذي يتعين بموجبه على Ooredoo أن تعد وتقدم على أساس سنوي حسابات تنظيمية ومعلومات حول حساب التكاليف تشمل كل الخدمات التي توفرها حالياً (بغض النظر عما إذا كان مقدم خدمة مسيطراً في سوق مناسبة). ويجب أن يوفر النظام المحاسبي التنظيمي للهيئة ولـ Ooredoo ما يلي:

- مجموعة منفصلة من الحسابات (فصل المحاسبة) تظهر بوضوح الإيرادات والتكاليف ورسوم التحويل (عند الحاجة) ومدى ربحية الخدمات
- عناصر التكاليف لمنتجات البيع بالجملة وبالتجزئة (حساب التكاليف) التي ستُستعمل كأساس لتتخذ الهيئة القرارات بشأن أجور البيع بالجملة وموافقات التعرفات التجزئة. ويجب أن يُنظم حساب التكاليف ليظهر بوضوح عدم التمييز بين أقسام التجزئة في Ooredoo والمشغلين المرخصين الآخرين. وهذا يعني أنه يتعين على Ooredoo أن تطور نماذج تكاليف تظهر أن التكلفة نفسها لكل وحدة أُعطيت لأقسام التجزئة في Ooredoo والمشغلين المرخصين الآخرين. ويُعتبر هذا شرطاً أساسياً لكل منتج يُباع بالجملة للمشغلين المرخصين الآخرين، بما في ذلك الخدمات المتكررة (مثل استئجار الوصول إلى المنفذ وأجور الإنهاء) والخدمات المقدمة لمرة واحدة (مثل رسوم التركيب وطلبات التجوال وأجور المراقبة إلخ.)

ويتوقع أن تستعمل Ooredoo بيانات النظام المحاسبي التنظيمي كدليل لدعم أي معلومات عن التكاليف والموافقة على تعرفة التجزئة، باستثناء ما إذا أصدرت الهيئة تعليمات مختلفة.

وقد تلقت الهيئة في الماضي معلومات مالية كافية من Vodafone لتحديد أسعار إتمام الاتصالات على الهاتف المحمول على شبكة Vodafone، ويتعين على Vodafone أن تقدم أيضاً بيانات مؤشر عملية التعريف على أساس فصلي. وتعتبر الهيئة أن متطلبات تقديم التقارير هذه تلبي الاحتياجات الأساسية من المعلومات من Vodafone في سياق النتائج التي تتوصل إليها في مجال السيطرة. لذا، فستنطبق هذه الشروط على الدوام. وعند الحاجة، قد تنظر الهيئة في فرض موجب النظام المحاسبي التنظيمي على Vodafone.

تنظيم أجور البيع بالجملة

شرط عرض أجور قائمة على التكلفة لخدمات البيع بالجملة كلها في الأسواق التي يكون فيها مقدم الخدمة مسيطراً.

إعداد العرض المرجعي

مطلوب من مقدمي الخدمات المسيطرين–عند طلب الهيئة–إعداد وتحديث ونشر عروض مرجعية لخدمات الوصول وربط الاتصال البيني المقدمة بالجملة في أسواق مسيطرة.

لتفادي الشك، تؤكد الهيئة على أنها لن تطلب من Ooredoo إعداد عرض مرجعي لليف الداكنة في هذه المرحلة. وتعتبر الهيئة أنه يتعين على Ooredoo أن تتيح الوصول إلى المنفذ الدولي ومنتجات الوصول الناشطة بالتجزئة مثل خدمات Bitstream/VULA والخطوط المستأجرة بالجملة. ولكن في حال لم يتم عرض هذه المجموعة من المنتجات المباعة بالجملة بصورة عملية اعتباراً من تاريخ هذا العرض، فستنظر الهيئة في حلول إضافية.

الجدول 3 موجبات محددة لمقدمي الخدمة المسيطرين في كل سوق

الأسواق	مقدم (مقدمي) الخدمة المسيطر	الحلول
أسواق خدمات التجزئة		
M1- الخدمات الصوتية وخدمات توصيل الحزم العريضة للهواتف الثابتة بالتجزئة		
• M1a- خدمات الوصول للخطوط الثابتة المباعة بالتجزئة	Ooredoo	تعليمات تعرفة البيع بالجملة
• M1b- خدمات الاتصالات الثابتة الوطنية بالتجزئة	Ooredoo	تعليمات تعرفة البيع بالجملة
• M1c- خدمات توصيل الحزم العريضة الثابتة بالتجزئة	Ooredoo	تعليمات تعرفة البيع بالجملة
M2- خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة		
• M2a- خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة من مكان ثابت – العملاء من أصحاب المنازل	Ooredoo	تعليمات تعرفة البيع بالجملة
• M2b- خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة من مكان ثابت – العملاء من أصحاب الشركات	Ooredoo	تعليمات تعرفة البيع بالجملة
• M2c- خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة عبر الهواتف المحمولة – العملاء	غير مطبق	غير مطبق

من أصحاب المنازل		
• M2d– خدمات الاتصالات الصادرة الدولية بالتجزئة عبر الهواتف المحمولة – العملاء من أصحاب الشركات	غير مطبق	غير مطبق
M3– خدمات الخطوط المستأجرة المحلية بالتجزئة	Ooredoo	تعليمات تعرفة البيع بالجملة
M4– خدمات الخطوط المستأجرة الدولية بالتجزئة	Ooredoo	تعليمات تعرفة البيع بالجملة
M5– خدمات الاتصالات الصوتية وتوصيل الحزم العريضة عبر الهواتف المحمولة المحلية		
M5a– خدمات الاتصالات الصوتية وتوصيل الحزم العريضة عبر الهواتف المحمولة المحلية بالتجزئة – العملاء من أصحاب المنازل	غير مطبق	غير مطبق
• M5b– خدمات الاتصالات الصوتية وتوصيل الحزم العريضة عبر الهواتف المحمولة المحلية بالتجزئة – العملاء من أصحاب الشركات	غير مطبق	غير مطبق
أسواق الخدمات المقدمة بالجملة		
M6– خدمات إحداث الاتصالات على شبكات الاتصالات العامة من مكان ثابت بالجملة	Ooredoo	العروض المرجعية ونظام التعرفة
M7– خدمات قطع الخط على شبكات الاتصالات الفردية من مكان ثابت بالجملة	Ooredoo, Vodafone	الكل: العروض المرجعية ونظام التعرفة عند الطلب: معلومات المحاسبة الخاصة بـ Vodafone
M8– خدمات الوصول المادي إلى البنى التحتية الخاصة بالشبكة بالجملة		

• M8a– الوصول المادي إلى مواقع الهواتف المحمولة الخاصة بمقدم الخدمة والسواري والأبراج، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق	غير مطبق	غير مطبق
• M8b– الوصول المادي إلى الألياف الداكنة والنحاس الخاصة بمقدم الخدمة، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق	Ooredoo	العروض المرجعية ونظام التعرفة
• M8c– الوصول المادي إلى القنوات الناقلة الخاصة بمقدم الخدمة، بما في ذلك المرافق/الخدمات التابعة وموقع التنسيق	Ooredoo	العروض المرجعية ونظام التعرفة
• M8d– الوصول العملي إلى مرافق المنفذ الدولي المطلوبة للحصول على اتصال دولي (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الوصول المادي إلى المرافق وموقع التنسيق ونظام الترابط البيني وغيرها من المرافق و/أو الخدمات التابعة ذات الصلة)	Ooredoo	العروض المرجعية ونظام التعرفة
M9– الوصول إلى خدمات توصيل الحزم العريضة بالجملة من أماكن ثابتة	Ooredoo	العروض المرجعية ونظام التعرفة
M10– جزء الخط الرئيسي المحلي لخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة (الوطنية والدولية)	Ooredoo	العروض المرجعية ونظام التعرفة
M11– خدمات قطع خط الجزء (المحلي أو الدولي) الخاص بخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة.	Ooredoo	العروض المرجعية ونظام التعرفة
M12– جزء توصيل دولي لخدمات الخطوط المستأجرة بالجملة الدولية.	غير مطبق	غير مطبق
M13– خدمات التوصيل وإحداث	غير مطبق	غير مطبق

الاتصالات على شبكات الهواتف المحمولة العامة بالجملة		
M14– خدمات قطع الخط على شبكات الهواتف المحمولة الفردية بالجملة	Ooredoo, Vodafone	الكل: العروض المرجعية ونظام التعرفة عند الطلب: معلومات المحاسبة الخاصة بـ Vodafone

7 عملية المراجعة المطبقة لزيادة أو سحب التصنيف

تتوقع الهيئة أن تبقى النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الإشعار والأمر النهائي صالحة للسنوات الثلاث أو الأربع القادمة.

ولدعم تقييم الهيئة الجاري للأسواق، تطلب الهيئة تقديم البيانات المتعلقة بالأسواق من قبل مقدمي الخدمة على أساس فصلي. ويتعين إذاً على Ooredoo و Vodafone وأي مقدم خدمات آخر في مجال خدمات الجملة أو التجزئة أن يقدم للهيئة على أساس فصلي بالتزامن مع نشر نتائجه الفصلية (في مهلة لا تتخطى الأسبوع من نشرها)، مؤشرات أساسية حول الأسواق ذات الصلة. وستبلغ الهيئة مقدمي الخدمات بشروط رفع التقارير. وستجري الهيئة الاستشارات حول نسق إعداد التقارير بموجب تعريفات السوق الجديدة وسيتم إبلاغ النتائج التي يتم التوصل إليها في عملية استشارية منفصلة ومقبلة. وتبقى شروط رفع التقارير الحالية صالحة حتى يتم تحديد شروط جديدة لرفع التقارير من قبل الهيئة.

وإذا عكست هذه المؤشرات تغييرات كبيرة أو شذوذاً في ظروف السوق في أي سوق، يمكن للهيئة أن تبدأ تحقيقاً معمقاً في السوق (الأسواق) المناسبة. ويمكن لمقدمي الخدمات أن يطلبوا من الهيئة إجراء تحليل أكثر عمقاً في هذه الأسواق في حال اعتبروا أن ظروف السوق تغيرت. وسجب أن يتم دعم هذا الطلب بتبرير موثوق ومفصل وإثباته بالحقائق والأرقام. وتبقى الهيئة وحدها من يقرر القيام بشيء ما حيال فيما خص هذه الأمور بتقديرها الخاص.

توقيع

(توقيع)

محمد علي المناعي

رئيس هيئة تنظيم الاتصالات